موقف حزب الشعب السوري من الاحداث السورية ١٩٤٨-١٩٥٠

م.م. نسرين فيصل داود

nassren.fayssal@gmail.com

الجامعة المستنصرية – رئاسة الجامعة – مكتب رئيس الجامعة – وحدة الهياكل التنظيمية

موقف حزب الشعب السوري من الاحداث السورية ١٩٤٨-١٩٥٠

م.م. نسرين فيصل داود

ملخص :

تعد الكتب والجرائد والوثائق من المصادر المهمة وتقدم معلومات عن تاريخ سورية الحزبية وكان حزب الشعب من الاحزاب الذي لعب دور مهم في سياسة سورية من خلال مواقف الحزب من الاحتلال الفرنسى واستقلال البلاد وتأسيس وزارات وقد تضمن البحث عدة مواضيع اعتمدت على تلك المصادر في إيضاح دور حزب الشعب.

الكلمات المفتاحية: حزب الشعب السوري- الحكومات- الوحدة- مصر- سورية

The position of the Syrian People's Party on the Syrian events 1948-1950

M.M.. Nisreen Faisal Daoud

nassren.fayssal@gmail.com

Al-Mustansiriya University - University Presidency - University President's Office - Organizational Structures Unit

Summary Research:

Preperation of books, newspapers and documents are important sources that provide information about Syria's partisan history. The people's party was one of parties that played an important role in the Syrian political life through the parties opinions on the French occupation and the country's independence and the establishment of ministries. The research included topics about various sources and the opinions of the party role

Keywords: Syrian People's Party - governments - unity - Egypt - Syria.

المقدمة:

يكمن اهمية موضوع البحث بوصفة احد الموضوعات التي تكشف جانب من تاريخ سورية السياسي اذ ادى حزب الشعب دورا في الحياة السياسية وكان الحزب ضمن الكتلة الوطنية وقد انشق من الكتلة وكون حزب مستقل وعاصر فترة الانقلابات العسكرية وتمكن من تشكيل اكثر من وزاره فضلا عن رئاسة المجلس التأسيسي ، كما ان الحزب كان يعمل من اجل الوحدة مع العراق تحت عرش الملك الموجود في العراق والذي كان تحت الاحتلال البريطاني مما ادى الى الانقسام داخل الحزب نفسه بين قطبيين الاول يؤيد الوحدة والثاني يرفض ان تكون سورية تحت الحكم الملكي ويرغب بالاحتفاظ بالنظام الجمهوري ، وكذلك تعرض الحزب الى معارضة من قبل الاحزاب الرافضة للوحدة مع العراق وتؤيد الوحدة مع مصر والسعودية من اجل دفع اخطار الاعتداء الاسرائيلي على الحدود السورية .

حزب الشعب:

(١٥ اب ١٩٤٨)انعقد مؤتمر في بلدة فالوغا في لبنان حضر كل من (ناظم القدسي [١] – رشدي الكيخيا [٢] – كتلة الدستورية – كتلة حزب الاحرار – الحزب القومي السوري – حزب الشباب – الكتلة الدستوريه)[٣].حيث اتفق المؤتمرون على تأسيس حزب الشعب ابرز قادته رشدي الكيخيا وناظم القدسي ومصطفى الاتاسي وهاني السباعي[٤] وعدنان الاتاسي[٥] وعلى بوظو[٦] وشاكر العاصي ورشاد جبري ونسيب البكري[٧] ومعروف الدواليبي[٨] وقد اصدر الحزب بيان جاء فيه (ان النظام البرلماني لا يمكن ان ينجح كما لا يمكن للحياة الديمقراطية ان تستقر الا عن طريق انشاء احزاب سياسية تشتمل على عناصر الحياة وإمكانات العمل المثمر وبالتالي فان تأسيس حزب الشعب يأتي استجابة لهذه الحاجة السياسية الملحة اما في ما يخص المسالة العربية فان الحزب في نظرته القومية لم يخص لبنان بصيغة معينة بل توجه بنظرته الى العرب بشكل عام ، فقدم بصيغه عامة تجمع العرب في اطار العراق والتجاذبات السياسية الهاشمية من جهة والسياسية المصرية والسعودية من جهة اخرى[٩] .

جاء في برنامج الحزب :

١. في السياسة القومية يسعى الحزب لتحقيق الوحدة اما عن طريق اتحاد دولي بين سورية والبلاد العربية جميعا والثاني اتحاد الجامعة العربية وسيلة الى :

أ – توحيد السياسة الخارجية في البلاد العربية وتوحيد التمثيل الخارجي .

ب – توحيد قوى الدفاع العربي في قيادته وأنظمته .

ج – توحيد التشريع .

د – اعتبار بلاد الجامعة العربية وحدة كمركية .

هـ – اعتبار البلاد العربية وحدة اقتصادية وتوحيد المنهاج الاقتصادي .

و – الغاء جوازات السفر بين دول الجامعة العربية ، وبالنسبة فلسطين فقد اعتبرها جزء من الوطن العربي ويعمل الحزب على مقاومة تغلغل النفوذ الاجنبي بمختلف اشكاله وصوره الى اي جزء من اجزاء الوطن العربي .

٢. اما الميدان الدولى يرى الحزب ان تسير سياسة سورية الخارجية على اساس المصلحة المتقابلة وعدم تفضل واحدة على الاخرى إلا بالقدر الذي تقتضيه المصلحة القومية .

٣. اما السياسة الثقافية يسعى الحزب الى نشر التعليم وإشاعة فوائده في طبقات الامة وفي اتخاذ الاسباب الموجبة للتهذيب القومي الصحيح وعلى الاخذ من التراث العربي والتوفيق بينة وبين الحاجة الى التطور .

٤. وفي السياسة الاقتصادية يعتبر الزراعة واسطة الرزق والمورد الرئيسي للبلاد لذلك فان الحزب يعتمد في سياسته الاقتصادية في الناحية الزراعية على زيادة الانتاج الزراعي بتحرير الفلاح وتشجيع العمل في الريف وترويج الملكية الصغيرة [١٠] .

٥. السياسة الداخلية يحث الحزب على تحقيق التوازن بين السلطات لتوطيد النظام الجمهوري والحكم الشعبي ويرى ضرورة تعديل دستور عام ١٩٣٠ (تعديل جوهري يحقق سيادة الامة وسلطانها ، وسلامة فصل السلطات من طغيان احداها على الاخرى ومسايرة التطور ضمن حدود النظام النيابي)[١١] .

موقف حزب الشعب من وزارة خالد العظم:

واجهت حكومة جميل مردم [١٣]. نقمة الشعب السوري وذلك بسبب هزيمة الجيش السوري في فلسطين بالإضافة الى الازمات الداخلية منها توقف شركة النفط عن توزيع البنزين والكاز فأصبح الشعب يعاني من البرد في الشتاء مما ادى الى قيام مظاهرات في جميع انحاء البلاد مما اضطر جميل مردم الى تقديم استقالة حكومة وإثناء محاولات رئيس جمهورية شكري القوتلي [١٤] بتشكيل وزارة جديدة تقدم حزب الشعب بمذكرة الى الرئيس شكري القوتلي جاء فيها (لم تستعد في الوقت المناسب لمجابهة الاخطار في الداخل والخارج والخطر الصهيوني بل اقتصرت جهودها على تصريف الامور بما يفرضه عليها الظروف ، فعجزت عن ايجاد حل موفق لأيه قضية من القضايا الكبرى فلجأت للتسويف والتهرب من حمل المسؤولية وأصبحت سورية في وضع يتعذر عليها معه دفع الخطر الصهيوني بمفردها مهما عبأت من قوى مادية ومعنوية وأنة ان الاوان لبذل المساعي لإنشاء اتحاد دولي عربي يضم سورية وغيرها من البلاد العربية التي استكملت فيها شروط هذا الاتحاد) كما ان مذكرة حزب الشعب الى شكري القوتلي بأن يدعوه الى الاتحاد العربي يكون اقوى من جامعة الدول العربية ولكن حصر هذا الاتحاد بالدول العربية المستكملة شروطه[١٥] .

كلف شكري القوتلي حزب الشعب بتالف الوزارة وعندما عقد مجلس النيابي جلسته طلب حزب الشعب من رئيس مجلس النواب تثبيت مخالفته للدستور الذي ارتكبه بعدم دعوته الى الدورة الاستثنائية وفق طلب اكثرية المجلس ومنع النواب من حق الكلام عبر الحزب الشعب عن رأيه، في هذا مخالفة وقد اصدر الحزب بيان وزعه على الشعب جاء فيه (منذ نشأة الحياة النيابية في البلاد يتبع المسئولون اساليب وطرائق لا تمت بصلة الى الاوضاع الدستورية الصحيحة والأعراف والتقاليد البرلمانية السليمة ، ويبعدون البلاد عن التمتع بمزايا الاستقلال وثمراته ويحولون دون انشاء اوضاع قوية تصون للمواطنين حقوقهم وتضع حدا للإجراءات الاستبدادية التعسفية التي عصفت بمقدرات البلاد فكان من نتائج ذلك ان ازادت الحالة الداخلية سوء فوق سوء والسياسة الخارجية كانت ضعيفة فضلا عن فساد الادارة وكانت اثارها بشكل خاص في ناحيتين المالية والاقتصادية مما يعاني كل مواطن من ذلك ، وها هو الشعب يشهد ما يجري في مجلس النيابي منذ سنوات فكثيرا ما

حاولت العناصر التقدمية الواعية تغيير مجرى الامور وتبديل الاوضاع الفاسدة فبذلت ما بذلت من جهد ولكنها لم تجد إلا اصرار وتمسكا بما تشكو الية البلاد ويتألم المواطن له من مخالفة الدستور والقوانين وإساءة استعمال السلطة واستغلال وسائل الحكم من قبل الوزراء ومن يليهم ممن يمنعون في استمرار هذه الاوضاع ، فلم يعد مجلس النيابي اداة للتشريع والرقابة والحكم ولم تعد الحكومة أداة لإسعاد المواطنين ونحن نقدر كل التقدير النتائج الخطيرة التي تترتب على هذه الاساليب المستمرة لذلك كانت لنا مواقف يعرفها الشعب داخل المجلس وخارجة ، وكلها تستهدف غاية واحدة هي انقاذ البلاد من تلك الاساليب القمعية ... وما جرى في تلك الجلسة الاخيرة ان هو إلا حادث عارض لكثير من الحوادث والمحاولات التي كنا نعالجها بالمسايرة لمراعاة ظروف البلاد)[١٦] .

شهدت سورية أزمة وزارية استمرت ستة عشر يوما وبرزت خلالها الازمات الداخلية والخارجية التي زادت الامور تعقيدا ، فقد عادت الى الواجهة مسألة التنافس بين المملكة السعودية والعراق من اجل السيطرة على سورية والتي برزت من خلال موقف حزب الشعب المناصر لدولة الهلال الخصيب وبين شكري القوتلي الصديق لملك السعودية المعادي لفكرة الاتحاد مع العراق ، وتحت ضغط الحزب الشعب كلف القوتلي هاشم الاتاسي[١٧] . في تشكيل وزارة ائتلافية تضع حد للفوضى والتوتر وتعيد الثقة بالدولة ، إلا ان الاتاسي فشل في تشكيل الوزارة لان الاتاسي طلب من القوتلي موافقة على برنامج حزب الشعب لتشكيل الوزارة إلا ان القوتلي اخذ يراوغ ووضع عراقيل في وجه الاتاسي ولما انسحب الاخير كلف القوتلي الامير عادل ارسلان ففشل بدوره في تشكيل وزارة تجمع بين الحزب الوطني والحزب الشعب[١٨] .

كلف القوتلي خالد العظم[١٩] تشكيل وزارة حاول العظم كسب حزب الشعب إلا انة فشل فشكل العظم وزارته في ١٦ كانون الاول عام ١٩٤٨ وقد نالت الوزارة ثقة المجلس النيابي إلا ان حزب الشعب امتنع عن اعطاه الثقة لوزارة[٢٠] . وإثناء انعقاد مجلس النواب جلسته طلب رشدي الكيخيا من المجلس اطلاق سراح المعتقلين ونص الاقتراح دولة رئيس مجلس النواب نقترح على المجلس الكريم اتخاذ القرار التالي (نلغي التدابير العرفية العسكرية المفروضة فورا وتكلف الحكومة بإطلاق سراح المعتقلين وإجراء التحقيق السريع مع

الاشخاص الذين سببوا ذلك وعرض النتيجة على المجلس بأقرب فرصة) إلا ان احد النواب رد على الكيخيا ان الغاء الاحكام العرفية لا اعتراض علية وان الحكومة اتخذت كافة التدابير من اجل الغاء الاحكام العرفية اما اطلق سراح المعتقلين فقد وقعت احوادث وحرائق وسلب ونهب واعتداء على الحريات الناس وعلى الحكومة تحيل المعتقلين الى السلطات القضائية والتي هي لها الحق في الحكم على المجرمين او طلاق سراحهم اذ كانوا ابرياء[٢١].

اعتمدت سياسة العظم على مواجهة المشاكل الاقتصادية وترميم ما فسد خلال العام الذي صرفت فيه البلاد كل طاقتها في قضه فلسطين وحولت الانظار عن قضايا التنمية الداخلية[٢٢]. على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة لإصلاح الوضع في نظام القوتلي إلا ان الوزارة لم تأخذ فرصة الكافية لتنفيذ ما عزمت علية فقط واجهت معارضة برلمانية بزعامة حزب الشعب بمسالة اقحام الجيش في الامور السياسية ، والفوضى الناجمة عن التظاهرات الطلابية ومن ورائها الاحزاب اليسارية والاهم من ذلك صدمة الشعب السوري بالحكم الوطني واخذ يطالب قيام حكم جديد لأنة لم يرى في وزارة العظم إلا تغير اسماء الساسة فقط وكان يريد تغير النظام الفاسد والعاجز ، وكان من اهم القضايا التي عالجتها حكومة العظم اتفاقية مرور انابيب النفط السعودية بواسطة شركة خط الانابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) وهذه الاتفاقية وقعها جميل مردم سابق ، إلا ان نواب حزب الشعب هاجم الاتفاقية وكذلك هاجمت الصحف الاتفاقية واتهمت الحكومة بالعمالة للأمريكان كما نظمت الاحزاب اليسارية تظاهرات في دمشق فقامت الحكومة وأغلقت المدارس خوفا من تجديد اعمال العنف[٢٣] . استعان العظم بالجيش وفرض الاحكام العرفية [٢٤] .

مما ادى الى اثار نائب حلب رشدي الكيخيا قضية قمع المظاهرات وفرض الاحكام العرفية قال (يعلم الزملاء الكرام اننا قد قررنا في الماضي قانونا للإحكام العرفية كما اقر المجلس ايضا الموافقة على اعلان هذه الاحكام العرفية وعلى ما اذكر ان المدة التي حددت لتنفيذ هذه الاحكام كانت ستة اشهر وقد انقضت فأصبحت الاحكام العرفية ملغاة بطبيعتها فان اعلانها مجددا يجب ان تتبع الاساليب الدستورية ونحن لا نبحث ما اذا كان من الواجب اعلان الاحكام العرفية ام لا وإنما نبحث بأمر الدستوري فقد فوجئنا بإحكام عرفية غير معلنة انا لا الوم قائد الجيش فقد امر باتخاذ هذه التدابير ولكنني اتساءل من هو

الذي امر قائد الجيش باتخاذها مخالفة لنص المادة (١١٢) التي تقتصر حق اعلان الاحكام العرفية بفخامة الرئيس الاول على ان يعرض هذا الاعلان على المجلس)[٢٥] . اخذت الاحداث تتسارع منذ اوائل عام ١٩٤٩ بقرب حدوث ازمة سياسية بين الحكومة والأحزاب السياسية فضلا عن الخلاف بين العظم وبعض ضباط الجيش ورئيس الاركان العامة حسني الزعيم[٢٦] خاصة بعد فضيحة السمن التي تعد من الاسباب الرئيسية لحدوث الانقلاب فقد قام رئيس الاركان حسني الزعيم الاطاحة بحكومة خالد العظم والقى به ورئيس الجمهورية شكري القوتلي بالسجن واجبرهما على تقديم استقالتيهما في ٧ نيسان ١٩٤٩[٢٧].

انقلاب سامي الحناوي وتشكيل وزارة من حزب الشعب:

بعد حدوث انقلاب سامي الحناوي[٢٨] في ٢٤ اب ١٩٤٩ اعلن بان الجيش قد تولى مقاليد الامور السياسية في سورية وأوكل أمر تسيير الوزارات الى ألأمناء العاملين ثم دعى عدد من كبار السياسيين للتداول حول الاوضاع وعلى رأسهم فارس الخوري وناظم القدسي وأكرم الحوراني حيث تم الاقتراح على تشكيل حكومة مؤقتة يرأسها هاشم الاتاسي ريثما تعود الحياة الدستورية تدريجيا الى البلاد [٢٩] . استقر الرأي في النهاية على تشكيل لجنة تضع تقرير حول ما جرى بحثه وتشكلت اللجنة من ممثلين الاحزاب هاشم الاتاسي وفارس الخوري [٣٠] ورشيد الكيخيا وناظم القدسي وغيرهم ، وضعت اللجنة تقريرها الذي عرضته على الحناوي وتتلخص تكليف الاتاسي تشكيل الحكومة على ان يترك لها امر اعتبار المجلس النيابي المنحل والدعوى الى اجراء الانتخابات نيابية جديدة[٣١].

سمح الحناوي عودة الاحزاب السياسية ممارسة نشاطها وفتح الصحف المغلقة في زمن حسني الزعيم كما تركة السلطة الى هاشم الاتاسي على ان يراقب الجيش الاوضاع السياسية وتم تشكيل الحكومة [٣٢]. ارسل الحناوي خطاب الى هاشم الاتاسي جاء فيه (استعداد الجيش لتضحية في سبيل الوطن وانه يترك الحكم الى المدنيين لكي يتولى الامر البلاد) ومع انتهاء الجلسة الاولى مجلس الوزراء اعلنت حكومة الاتاسي بيانا اوضحت فيه (ان الحكومة الحالية هي حكومة مؤقتة وان مهمتها هي اعداد البلاد لأقامه اوضاع دستورية مشروعة فيها وستدير حكومة التصريف امور البلاد خلال هذه الفترة الانتقالية ، أنها ستجعل نصب عينها المودة في علاقات الدول العربية مع بعضها ورفع شان الجامعة العربية [٣٣] .

نال حزب الشعب مناصب مهمة في حكومة فقد تولى رشدي الكيخيا وزارة الداخلية ، ناظم القدسي وزارة الخارجية ، وفضي الاتاسي وزارة الاقتصاد الوطني كما حصل ميشيل علف[٣٤] وزارة التربية اما اكرم الحوراني اصبح وزير الزراعة[٣٥]. كما اعادة بعض اصدقاء الحناوي العسكريين الذين اقالهم الزعيم الى مراكزهم امثال اديب الشيشكلي [٣٦] الذي اصبح قائد اللواء الاول ، وخالد العظم المستقل وزير المالية اما حزب الوطني لم يشارك بالحكومة[٣٧] .

موقف حزب الشعب من الاتحاد مع العراق:

كانت مرحلة الانقلابات العسكرية في سورية مرحلة حرجة في تاريخ علاقات سورية مع الدول العربية والدول الكبرى ذات المصالح فيها فقد ظهر الانقسام واضحا في الموقف العربي بين الفريقين الاول كتلة مصر والسعودية اللتين حرصتا على ابعاد سورية عن اي تحرك نحو الاتحاد مع العراق والفريق الثاني يضم العراق والأردن ويسعى الى جر سورية الى الاتحاد وكانت على حكومة الاتاسي التوفيق بين هذه الفريقين بحيث لا تخسر احدهما ، وسبق لمصر ان تلقت اخبار حدوث انقلاب سامي الحناوي بعدم الارتياح وأعلنت الحداد لمدة ثلاث ايام على مقتل حسني الزعيم الذي فقدت فيه حليفا قويا لها لأنه وقف بشدة ضد مشروع الهلال الخصيب وسورية الكبرى [٣٨] .

كانت موقف الحزب الوطني مؤيد للاتحاد اما حزب البعث بقياده ميشيل عفلق وحزب الشباب حيث كان عميد الحزب اكرم الحوراني [٣٩] يتظاهر بتأييد الاتحاد ولكن اصرت هذه الفئات المؤيدة للاتحاد مع العراق على نقطتين اساسيتين الاول وجوب الاحتفاظ بالنظام الجمهوري في سورية وثانية عدم امتداد مفعول المعاهدة العراقية البريطانية بحيث يشمل سورية في ما لو عقدت الوحدة وبالنسبة الى النقطة الثانية لم يكتف السوريون بطلب تأكيد العراق وإنما اصروا على وجوب اعطاء بريطانية التأكيدات بهذا الشأن وقد ذكر الحوراني بان احد الوزراء العراقيين زار دمشق واتصل بالقدسي وزير الخارجية وباحثة في الوحدة بين القطرين فإجابة القدسي(ان النظام الملكي في العراق وقيام المعاهدة بينة وبين بريطانية يحولان دون هذا البحث لان سورية لا ترضى بغير النظام الجمهوري بديلا كما ترفض الارتباط بأيه دولة اجنبية بالمعاهدة) [٤٠] .

وكان حزب الشعب ورئيسة الكيخيا يهدفان الى الوحدة مع العراق للتخلص من نفوذ العسكر وفي حال تحقيق الوحدة يزول نفوذ الجيش السوري ويذوب امام قوة الجيش العراقي ، وكان الكيخيا يقوم بدور نشط من خلال دعوة للمشروع حيث كان يتولى مهمة اقناع السياسيين السوريين بمشروع الحزب ، وفي جلسة عقدها مجلس الوزراء السوري قرأ رشدي الكيخيا على المجلس مشروع قرار طلب من المجلس اقراره وقد نص هذا المشروع على قبول الاتحاد وتكليف رئيس الحكومة بمباشرة المفاوضات(٤١).

وقد تألفت لجنة تمثل حزب الشعب وحزب الوطني والمستقلين منهم عادل العظمة لحضور جلسات مجلس الجامعة العربية في دورته الحادية عشرة ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٩ وكان الوضع العربي الذي ينذر بخلافات كبيرة ولم يناقش الوفد السوري مسالة الاتحاد بين سورية والعراق وذلك بسبب ان جامعة انشغلت بقضية فلسطين وهجوم الاحتلال اسرائيلي على اراضي فلسطين ،كما ان الوفد السوري لمس في القاهرة مساعي يوسف ياسين وبعض السورين في مصر ضد مشروع الاتحاد ، وقد تم الاتفاق على ان يبحث ناظم القدسي في اللجنة السياسية الاسباب التي دعت للتفكير في الاتحاد إلا ان مصر قدمت اقتراح ايجاد ضمان جماعي للبلاد العربية وبعد عودة الوفد سوري الى دمشق شرح عادل العظمة الموضوع امام مجلس الوزراء بان الوفد السوري اتفق عدم عرض الموضوع امام الجامعة قبل الاوان كما عرض عادل العظمة امام مجلس اقتراح الحكومة المصرية للضمان الجماعي كأحد الاسباب لدفع الخطر عن الدول العربية ، وطلب المجلس الاطلاع على تفاصيل المشروع وإدخال نص تقديم المعونة الى الدول العربية المحتاجة من الدول العربية الاخرى ووضع المجلس مشروع قرار ينص على ان الضمان لا يعني تقييد حرية اية دولة بإيجاد اتحاد فيما بينها وبين دولة اخرى لتامين سلامتها ،وتدرك عادل العظمة بان الغاية من تقديم الاقتراح هو عرقلة الاتحاد وكان عادل يلح على مجلس الوزراء للموافقة على الاتحاد وأيده الكيخيا في ذلك وان الانتخابات على الابواب وضع عادل لمساته الاخيرة على مشروع الاتحاد وكتب عادل الى الاتاسي يعرض سوء الاوضاع في مجلس الوزراء وعدم الانسجام بين اعضائه وظهور معارضة في اوساط المجلس لمشروع الاتحاد(٤٢). وصرح القدسي في مؤتمر صحفي عن الضمان الاجتماعي المقدم من مصر في اجتماع جامعة الدول العربية

صرح (ان سورية ترحب ترحيبا شاملا به فالجامعة كما ترى سورية وسيلة وخطوة اولى لاتحاد بين الشعوب العربية) وأضاف (يرجو ان يشمل مشروع الضمان الاجتماعي النواحي الاقتصادية)[٤٣].

تم تشكيل لجنة وزارية برئاسة هاشم الأتاسي وعضويه خالد العظم وعادل العظمة ورشدي الكخيا وناظم المقدسي وأكرم الحوراني، وقد بحثت في أول اجتماع لها أمر الاتحاد مع ألعراق بالاتصال مع رجالات ألعراق وتقرر في الاجتماع تكليف رشدي الكخيا بالاتصال بسامي كباره وناظم المقدسي وميشيل عفلق لأخذ رأيهم في موضوع ألاتحاد وتكليف الأتاسي بالاتصال بفيضي الأتاسي والتشاور معه بشأن الاتحاد توصل حزب الشعب السوري والوفد العراقي الى الخطوات التي تتبع لتحقيق ألاتحاد فوافق الأتاسي عليها وهي:

١-تمهيد الجو السياسي الداخلي في سورية وتهيئة الرأي العام لقبول الاتحاد مع ألعراق وذلك بعد انتخاب جمعية تأسيسية تضع الدستور الجديد الذي ينص على الاتحاد .

٢-تحريك رجال الصحافة وزعماء الأحياء والعشائر ودفعهم بهذا الاتجاه .

٣-ترتيب أوضاع الجيش ، بتصفية صفوفه من المعارضين لفكرة ألاتحاد وترقية الضباط ألموالين وتسليمهم المناصب الفعالة في الجيش .

٤-تنسيق السياسة الخارجية للدولتيين، بهدف مواجهة كل محاولة مصرية أو سعودية ضد الاتحاد. [٤٤] .

رأى العديد من قادة سورية بان نوري السعيد غير محبوب في سورية حيث كان اعتقاد بأنه اكثر اخلاصا بريطانية منة للعرب وقد اعتقد زعماء حزب الشعب بان فترة حكمة كانت عقبة في طريق الوحدة وحدث لقاء بين حسين جميل وهو سياسي عراقي وبين الكاتب البريطاني باتريك سيل اكد الاول بان ناظم القدسي قدم اقتراحا الى وصي العرش بان من الحكمة لكي تخرج خطط وحدتهم الى طور النضج اختيار شخصية مقبولة مثل على جودت او جميل المدفعي محل نوري السعيد ، وفي منتصف تشرين الثاني جرت مشاورات بين الوصي وعلى جودت في تأليف الوزارة ونجح جودت بتأليف وزارة وعند ذهابه الى الوصي اقترح الوصي دعوة القدسي لزيارة بغداد [٤٥] .

كان السبب الذي جعل حزب الشعب يطلب الاتحاد مع العراق ان اعضاء الحزب من الاقطاعيين والبرجوازيين والرأسمالية والارستقراطية التي ترى في العراق سوقها الرائجة وهي تتطلع الى اقامة سوق واسع وموحد وملائم لتجارة حلب وصناعتها التي كانت من وجهة نظر البرجوازية الحلبية تقوم على اتحاد سورية مع العراق الذي كان نظامه انذاك ملكي خاضعا النفوذ الاستعماري البريطاني وهذا ما دفع الكثيرين الى اعتبار سياسة حزب الشعب هذه محاولة لإعادة سورية مجددا الى التبعية الاستعمارية والقضاء على استقلالها ونظامها الجمهوري وتصفية الحركة الديمقراطية والاجتماعية وهذا الامر لم يكن في حسابات الاكثرية من زعماء الحزب الشعب [٤٦] .

رئاسة حزب الشعب الجمعية التأسيسية :

واجهت حكومة الاتاسي مشكلة الدستور فقد انقسم مجلس الوزراء الى قسمين حيث كان القسم الاول يؤيد عودة المجلس المنحل على ان يعقد جلسة واحد يمنح فيها الحكومة القائمة السلطات التشريعية ثم يحل ويقوم بإجراء انتخابات جديدة اما القسم الثاني يرى بان الدستور لم يعد صالحا لذلك يجب وضع دستور جديد من قبل الجمعية التأسيسية تنتخب لهذه الغرض ثم تنحل ، فينتخب مجلس النواب على اساس الدستور الجديد وكان من اقطاب هذا الرائ الكيخيا والقدسي وبعض نواب حزب الشعب وان حجتهم ان الحكومة الجديدة اقرت ضمن المراسيم الصادرة في عهد الزعيم فكيف تستطيع الغاء المرسوم القاضي بحل مجلس النواب وان ذلك المجلس اذا دعى الى الاجتماع فأكثريته من الحزب الوطني ومن الكتلة الدستورية ، بينما حزب الشعب ومناصروه قلة فيه لذلك لا يستبعد ان تقرر تلك الاكثرية سحب الثقة من الحكومة الجديدة ثم تعتمد الى رفض استقالة القوتلي ، ويذكر خالد العظم في مذكراته بان الكيخيا يرمي من وراء هذه الفكرة الى هدف لم يعلنه في ذلك الوقت ولم يذكره في سياق الحديث وهو ضم سورية والعراق وتوحيد الدولتين تحت تاج ملك العراق وكان يعتقد ان تعديل الدستور لا يتضمن دمج الدولتين في دولة واحدة او اتحادهما لذلك اصر على وضع دستور جديد يتضمن الدمج او اتحاد الدولتين بشكل صريح وبعد انتهاء الاجتماع تم الموافقة على عدم دعوه المجلس السابق اما الاقتراح بوضع دستور جديد وانتخاب الجمعية التأسيسية فقد تم الموافقة علية بأغلبية المجلس[٤٧].

(٩ ايلول ١٩٤٩)عقد وزير الخارجية ناظم القدسي مؤتمرا صحفيا قال فيه ان (مهمة الحكومة ان تجري انتخابات المجلس التأسيسي لكي يضع للبلاد دستورا وقد الت على نفسها إلا تعرض رأي ما في هذا الدستور كما انها لا تستمع لأي مصدر بان يفرض رأي لهذا المشروع وعندما يجتمع المجلس التأسيسي مع الحكومة تبدأ الحكومة بعرض على الجميع وجهات النظر بشان العلاقات مع دول العربية مع بعضها البعض وذلك بصورة واقعية لا تحيز لرأي دون الاخر وعلى الاعضاء المتنفذين للمجلس بان يفسحوا المجال امام ممثلين الشعب بان يختاروا الدستور الرسمي الذي يرونه لمصلحة البلاد)[٤٨] .

لاحظت الحكومة السورية ان تأخير اعتراف كل من مصر والسعودية بالحكم الجديد بدا يثير قلق المواطنين فأعطت الضوء الخضر للصحافة بان تنتقد هذا التريث ففعلت الصحافة ذلك وفي ١٩ ايلول اعلن مجلس الوزراء المصري في اعقاب اجتماع عقدة واستغرق عدة ساعات اعتراف مصر بالوضع الجديد في سورية وكذلك قام وزير المملكة السعودية لدى سورية الشيخ عبد العزيز بن زيد بزيارة وزير الخارجية السوري وقد سلمه مذكرة تتضمن اعتراف المملكة العربية السعودية بالوضع الجديد في سورية كما سلم وزير لبنان حميد فرنجية الى ناظم القدسي برقية جاء بها (حضرة صاحب المعالي وزير الخارجية السورية – دمشق اتشرف بان ابلغ معاليكم باسم الحكومة اللبنانية اعترافها بالحكومة السورية الجديدة ويسرني كل السرور ان تستمر بيننا الصلات الطيبة التقليدية وان تتوطد بين القطريين الشقيقين العلاقات الودية وانتهز هذه الفرصة لاوكد استعداد لبنان لتعزيز المصالح القائمة بين البلدين ويستمر التواصل مع الجامعة العربية)[٤٩]. شكل مجلس الوزراء لجنة تضم كل من عادل العظمة من الحزب الوطني وميشيل عفلق من حزب البعث وأكرم الحوراني من حزب الشباب وبرئاسة هاشم الاتاسي من حزب الشعب ومهمتها وضع قانون انتخابات ،كما منحت اللجنة حق الانتخابات لكل الرجال والنساء فوق سن ١٨ وان تحمل النساء الشهادة الابتدائية ، وأعلنت اللجنة اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية ١٥ تشرين الثاني ، كان حزب الشعب حريصا على امرين هما الاول ان يشكل مؤيده اكثرية الجمعية التأسيسية والأمر الثاني ان تتواجد في هذه الجمعية جميع الفئات السياسية في سورية وذلك فقد بذل كل جهده

ليشكل قوائم ائتلافية مع الحزب الوطني ومع الرابطة الاسلامية ومع حزب الشباب والمستقلين لكن حزب الشعب فشل في ذلك بالنسبة لأكثر المحافظات [٥٠] .

(١٤ تشرين الثاني ١٩٤٩) عقد الحزب الشعب اجتماعا في مكتبة في دمشق وبعد المناقشة في الموقف الانتخابي ودراسة الامر على مختلف جوانبه قرر الحزب ان يخوض الانتخابات لمرشحين شعبين مستقلين عن الاحزاب والمنظمات الاخرى مقدرين ان يبين المرشحين الاخرين للمعركة الانتخابات لا لهم من ماضيهم وحاضرهم وأفكارهم التقدمية ما يؤهلهم للفوز بشرف النيابة ،لذلك تركت اربع مقاعد لمسلمين في الدائرة الشعبية فضلا عن مقعد خاص لغير المسلمين وبعد انتهاء الاجتماع اصدر مكتب حزب الشعب في دمشق بيان اعلن فيه مرشحين حسب الترتيب الهجائي المسلمين رشاد جبري ، على بوظو ، منير المالكي وغيرهم اما غير المسلمين جورج شهلوب وغيرهم وقد ارفقت هذه القائمة بيان جاء نص (منذ ان عادت الحرية للبلاد وأعلن موعد الانتخابات وحزب الشعب في دمشق يحاول ان يتعاون مع العناصر المخلصة من مختلف الاحزاب والهيئات ولكن هذه المحاولة النبيلة التي استهدفت توحيد الصف الوطني لإشراك جميع عناصر الامة في وضع دستور البلاد لم يكتب لها النجاح رغم ما قدمنا من تسامح وما بذلنا من جهود ، لذلك رأينا ان يتقدم مرشح حزب الشعب من الناخبين بقائمة مستقلة من اعضائه تاركين فيها امكانية لكل من يرى الشعب فيه من المزايا ما يمكنه من تحمل اعباء هذا الواجب والله سبحانه ولى التوفيق) [٥١].

وخلال الانتخابات حاول حزب الشعب ان يستغل وضع القوى في الحكومة والجيش ويضغط بمختلف الوسائل لإنجاح مرشحيه مما دفع الحزب الوطني في اخر لحظة الى الانسحاب من معركة الانتخابية التي اعتبرها غير متكافئة[٥٢] . وانتهت الانتخابات بفوز حزب الشعب بما لا يزيد عن ٤٠ مقعدا وفاز جماعة الاخوان المسلمين ٤ مقاعد اما بقية المقاعد كانت على نحو سبعين معقدا فقد فاز بيها حياديين كنواب حماة والجزيرة وبعض الاقضية فضلا عن سامي كبارة وجماعته ولم تعجب النتيجة جماعة حزب الشعب اذ انهم لم يحصلوا على اكثرية اثابتة فاستعملوا شتى الاساليب لضم بعض النواب الى صفوفهم حتى انحاز اليهم عدد لم يصل بحزب الشعب في النهاية الى اكثر من ٥٥ نائبا ولم تكن المجموعة ذات رأى واحد ، اذ كان ممثلو حزب الشعب انفسهم منقسمين الى فئتين فئة

بأمر رشدي الكيخيا وناظم القدسي وفئة قليلة مزعزعة[٥٣]. عقدت الجمعية التأسيسية الجلسة الاولى وتم انتخاب الكيخيا احد اعضاء حزب الشعب رئيس للمجلس فالقى كلمة جاء فيها (ارجو ان نصرف جهودنا ليكون دستورنا منسجما مع اوضاعنا وحاجات الامة العربية ، وأخذا بالفكرة القومية السلمية والمبادئ الديمقراطية القومية مسايرا للتطور الحديث بمختلف نواحيه وأرجو ان نستفيد بتجاربنا وتجارب غيرنا فيما طبق من النصوص الدستورية)[٥٤].

بعد فوز حزب الشعب بالانتخابات الجمعية اصبح بالمكانة ان يفرض سياسته الواضحة على كل معارضيه من اجل الضغط لقيام اتفاق مع العراق ، كما قدم الكيخيا اقتراحا الى مجلس الوزراء بمشروع الدستور المؤقت يعرض على الجمعية ، وكان هذا المشروع يوجب انتخاب رئيس دولة مؤقت وتخويل الوزارة صلاحية التشريعية الى ان تنتهي الجمعية من وضع الدستور وكان حزب الشعب يرمي من وراء هذا المشروع الى الحصول على اصلاحات تشريعية من الجمعية ليتمكن من اداة الحكم حتى انجاز وضع الدستور وفي حال استطاع ان يصوغ الدستور بحسب توجهاته الوحدوية مع العراق ليسرع في انجازه ونشرة ، اما اذ ظهرت عراقيل تحول دون بلوغ هذه الغاية فيستمر في الحكم حتى تسمح الظروف بتحقيقها وتوطيدا لفكرة الاتحاد نص مشروع الدستور المؤقت على (ان يقسم اعضاء الجمعية ورئيس الدولة اليمين على السعي لتحقيق الوحدة العربية)[٥٥] .

وافق مجلس الوزراء على هذه المشروع وتقدم بة الى الجمعية التأسيسية إلا ان الكثيرين من اعضائها ثاروا علية وبدوا يعقدون الاجتماعات لتوحيد الصفوف ضده وكان هولاء من غير المنتسبين لأي حزب ، بحيث دعوا فيما بعد بالحياديين وكان معظمهم من نواب الاقضية ومن الذين كانوا فيما سبق منتسبين الحزب الوطني وكان الى جانب هذه الكتلة جماعة من النواب الذين تربطهم باركان الجيش صلات وثيقة واستطاعت هذه المعارضة ان تحمل نواب حزب الشعب على الدخول معهم في مفاوضات ومباحثات ادت الى تعديل المشروع بحيث تحددت مهلة منح الحكومة سلطة التشريع بثلاثة اشهر[٥٦]. قدم الاتاسي استقالته الى الجمعية التأسيسية بعد ان طلبت الحكومة من الجمعية قبول المشروع وطلب الكيخيا رئيس الجمعية التأسيسية من الاتاسي القيام بإعمال الوزارة ريثما يتم قبول الاستقالة[٥٧].

اقرت الجمعية التأسيسية الدستور المؤقت بموافقة ٧٢ نائبا ومعارضة ٣٢[٥٨]. وطرحت موضوع انتخاب رئيس الجمهورية للتصويت نال هاشم الاتاسي اغلبية الاصوات ولم يبقى امام الاتاسي الى اداء يمين القسم[٥٩] . تكلم رئيس الجمعية الكيخيا قائلا (انه يعتبر فخامة الرئيس السيد هاشم الاتاسي رئيسا مؤقتا للدولة السورية وإنني ارفع لفخامته التهاني باسم المجلس كما ارجو لعهده السعيد والفلاح وهو الذي كان منذ عهد المغفور له جلالة فيصل الاول يجاهد في سبيل تحقيق الاستقلال لامته وأعلن فور انتهاء الجلسة سأتوجه الى داره يرافقني اعضاء المكتب لحمل هذه النتيجة الى فخامته وتهنئة باسم المجلس الكريم) [٦٠] . وعلى اثره قدم هاشم الاتاسي استقالة حكومته ، وانتخبته الجمعية رئيسا للدولة بموجب الدستور المؤقت [٦١].

يذكر معروف الدواليبي في مذكرته بان الجيش كان يتدخل في كل شي وان حزب الشعب الذي له اغلبة البرلمانية واقف امام الجيش وقد طلب ناظم القدسي وأعضاء الحزب الشعب بان اكون انا رئيس الوزراء فاعتذرت ولكن اصروا علي وقالوا (انت الواقف امام الجيش) قلت لهم (الظروف غير مساعدة فقد كان قبلي ناظم القدسي وجاء بفوزي سلو وزيرا للدفاع فأحدث ذلك غضب في صفوفنا لإدخال العسكريين في الحكومة) ولما اصر اعضاء الحزب علي بتأليف الوزارة قلت (لا يمكن تأليف وزارة بعيدة عن الجيش ، فكما تغاضيتم عن وزارة القدسي دعوني الان عالج الموقف بإدخال عسكري معي الى الوزارة قالوا (لا يجوز تدخل عسكريا) كما قال القدسي (انت خائف) قلت له (لست خائفا ولكني واقعي) وتم تأليف وزارة دون عسكري مما ادى الى سقوط الوزارة بعد عدة ساعات من تأليفها [٦٢].

خلاف بين اعضاء حزب الشعب على شكل الحكم:

وقع خلاف بين زعماء حزب الشعب حول كيفية التعامل مع الجيش فمنهم من رأى استمرار الجمعية التأسيسية في وضع الدستور الجديد مثل شاكر العاص وعبد الوهاب حومد ومعروف الدوليبي ومنهم من رأى المقاطعة لإحراج الجيش وعلى رأسهم كان رئيس حزب الشعب رشدي الكيخيا ، بينما كان البعض مثل ناظم القدسي مترددا بين الطرفين[٦٣] . طلب الشيشكلي من خالد العظم تشكيل حكومة وان الجيش سيقوم بدعمه فيما وافق الاتاسي تكليف العظم تشكيل الوزارة وقد ابلغ الاتاسي العظم ان الشرط الاساسي لتشكيل الحكومة ان

لا يجعل الاتحاد هدفا رئيسي لتشكيل حكومته وإثناء اتصالات العظم لتأليف الحكومة الجديدة وجد صعوبات تعترض طريقة بسبب مواقف حزب الشعب وخاصة الكيخيا الذي كان غاضبا بسبب اعتقال الحناوي ورفاقه ولم يرغب في ان يتولى العظم رئاسة الوزراء بسبب معارضته لمشروع الاتحاد بين سورية والعراق ففشل العظم في تأليف حكومته[٦٤]. وبعد ذلك تم تكليف ناظم القدسي تشكيل الوزارة على النحو الاتي القدسي لوزارة الخارجية ، فيضي الاتاسي للدفاع والاقتصاد ، زكي الخطيب للعدل هاني السباعي للمعارف احمد قنبر للداخلية محمد المبارك للإشعال العامة شاكر العاص للمالية ومحمود العظم للزراعة وجورج شهلوب للصحة وشكل القدسي لجنة تتألف من ثلاث وزراء امر اعداد البيان الوزاري بينما استعد الوزراء للتوجه الى مكاتبهم لمباشرة اعمالهم ، فجأة وقبل ان ينقضي اربع وعشرين ساعة على تشكيل الوزارة استدعى القدسي في الساعة العاشرة لليلاً الى مكتبة في وزارة الخارجية ثم ابلغ الوزراء انة ذاهب الى القصر الجمهوري لتقديم استقالته وفي الوقت نفسه ارسل نص الاستقالة الى الاذاعة التي بثته وجاء به (فخامة رئيس الدولة العظم اتشرف بان ارفع الى فخامتكم استقالة الحكومة التي اتشرف برئاستها شاكرا باسم زملائي واسمي ثقتكم الغالية بي وبأعضاء وزارتي)[٦٥].

وبرر القدسي استقالته بأنة سمع بان الجيش رفض قيام وزارة يسيطر عليها حزب الشعب الذي فشل في حصول على تأييد الجيش ولم تمس مكانته داخل اروقة البرلمان وبسقوط هذه الوزارة سقط النظام البرلماني وعلية قام الاتاسي بتقديم استقالته احتجاجا على تدخل الاركان[٦٦]. ويذكر عبد اللطيف يونس في مذكراته لقد اخطا رئيس الدولة عندما كلف القدسي تشكيل الوزارة وهو من خارج دمشق وكان ما يزال له اثره وتأثيره ان يكون الرؤساء الثلاثة رئيس الجمهورية ورئيس المجلس التأسيسي ورئيس الوزراء من خارج دمشق ولا بد ان يكون احدهم من داخل دمشق ولكن اكثر النواب كان من حزب الشعب ومؤيديه وقد اتخذوا قرارا بذلك ورضخ رئيس الجمهورية للقرار علما ان ابن عدنان الاتاسي كان من اقطاب حزب الشعب وله تأثيره قوي على والده [٦٧] .

لم تتجاوب الجمعية التأسيسية الى استقالة الاتاسي وفي جلسة عقدتها الجمعية في ٢٦ كانون الاول نوقشت قضية استقالة الرئيس الاتاسي وبدا رئيس الجمعية الكيخيا المناقشة

بالقول (ان الظرف يستدعي ان يظل فخامته في رئاسة الدولة بالنظر لما يترتب على منصبة الخطير في الظروف التي تمر بيها سورية) واقترح عدد من الاعضاء زيارة الرئيس الاتاسي وإقناعه على أهمية بقائه في منصبة وانتهت المناقشة الى قرار رفض الاستقالة بالإجماع وأعلن رئيس الجمعية الكيخيا انة متوجة الى بيت الرئيس الاتاسي للبلاغة بالقرار[٦٨]. الامر الذي دفع الاتاسي بان يعود ويكلف العظم مرة ثانية بتشكيل الوزارة فشكلها في ٢٧ كانون الاول وتسلم وزارة الخارجية اضافة الى رئاسة الوزارة واسند الدفاع الى اكرم الحوراني ووزارة الداخلية الى احد المستقلين سامي كبارة في حين تسلم حزب الشعب اربع حقائب وزارية ثانوية وتسلم الحزب الوطني وزارة الصحة[٦٩]. وفي ٥ كانون الثاني ١٩٥٠ قدم العظم منهاج وزارته الى المجلس التأسيسي وكان منهاج الوزارة يضم التمسك بالجمهورية دون ان يشير الى ما يدل على انة يهتم بأمر تحقيق وحدة ما مع أي قطر من الاقطار العربية ، او ما يشبه ذلك [٧٠] .

وبعد ان اكمل النواب مناقشة منهاج الوزارة طرحت الوزارة للتصويت وبلغ عدد اعضاء الجمعية ١١٢ حضر منهم ١٠٠ نائب فمنحت الثقة ٩٢ صوتا لصالح الوزارة مقابل ستة اصوات حجبت الثقة[٧١]. إلا ان حزب الشعب لم يقف مكتوف الايدي امام وزارة العظم التي جاءت بالرغم عنة فمضى من خلال اكثريته في المجلس النيابي ليشكل لجنة الثلاثة والثلاثين رجلا الذين ارتبط بهم وضع الدستور وبرزت الجبهة الاسلامية الاشتراكية بقيادة مصطفى السباعي يقود معركة لإعادة الشريعة الاسلامية الى الحياة حيث اوكل الثلاثة والثلاثون نائبا الى تسعة نواب ان يقوموا بصياغة مسودة الدستور وكان مصطفى السباعي احدهم وكان نائبا رئيس المجلس النيابي ، وامسك حزب الشعب العصا من الوسط فلم يرفض الاسلام بتاتا ولكنة ابعده عمليا عن التشريع اذ اقر الدستور مادتين فقط هما:

١-دين الدولة الاسلام

٢-الفقه الاسلامي مصدر رئيسي من مصادر التشريع

وأمام الاغلبية اقرت اللجنة هذه الصيغة إلا ان مادة الاولى من جعل الاسلام دين الدولة اثارت حرب بين الطوائف وقد قدم الحوراني استقالته من وزارة الدفاع وأعلن اعتراضه على المادة الخامسة عشر من مادة الدستور الجديد على الاقل وأنة لم يأخذ رأي الحكومة

بالدستور ، لقد كانت قضية ابعاد الاسلام عن الساحة السياسية من اهم القضايا التي تشغل الحوراني وكوادر حزبه الذين اعلنوا رفضهم الى المادة الخامسة عشر ،وكان اغلب حزبه من النصرانيين والدروز والفلاحين ومن اهم بنود هذا الاعلان اخماد الطائفة الدينية وتحرير المرأة ومن اجل ذلك كان يرفض الاستمرار[٧٢]. الامر الذي ادى الى استدعاء كل من الكيخيا والقدسي من حلب حيث كانا يحاولان اعادة تنظيم حزب الشعب بعد ان اصبح الحزب الوطني اكثر تواجد وتأثير في حلب وعندما وصلا الى دمشق عقدوا اجتماعا في القصر الجمهوري حضر اربعة وزراء وبحثوا الموقف على ضوء التطورات التي ادت الى استقالة الحوراني والى وجود العظم في الجبهة الوزارية واعتقدت الاوساط السياسية بان الحكومة قد انتهت ولابد الخروج من الازمة بتشكيل حكومة حزبية من احدى الفئتين القويتين في الجمعية التأسيسية تتحمل وحدها المسؤولية دون الحاجة الى خليط المتباين من رجال السياسة الذين يؤلفون الحكومة [٧٣]. في ١٧ ايار ١٩٥٠ قدم العظم استقالته [٧٤] .

وزارة حزب الشعب ٤ حزيران ١٩٥٠:

كان حزب الشعب مدركا تماما ان بقاءه في السلطة مرتبط بتعاونه مع الشيشكلي وبالتالي فان على الحكومة ان تعتمد سياسة خارجية متلائمة مع توجهات القادة الضباط وقد ظهر جليا ان من الممكن ان يؤدي التناغم بين مصالح الشعب ومصالح الجيش الى ضمان سلامة البلاد وأمنها الداخلي[٧٥].عقد حزب الشعب اجتماع طويلا استعرض فيه الازمة الوزارية والصعوبات القائمة التي تحول دون تأليف الوزارة وبعد مناقشات اتخذ عدة قرارات ، اهمها تفويض القدسي تفويضا مطلقا لانتهاج الخطة التي يراها مناسبة للخروج بالأزمة اما بقية الاحزاب فقط وافقت على تشكيل الحكومة ولكن بشروط ترى الاوساط المطلقة بأنة يمكن التفاهم عليها [٧٦].

وفي ٤ حزيران ١٩٥٠ كلف حزب الشعب القدسي باستطلاع موقف الكتل السياسية من تأليف وزارة وتبين له ان الكتل البرلمانية اتفقت على وجوب حل الازمة وتأليف الوزارة في اقرب وقت كما تبين له وجود خلافات بين هذه الكتل يدور معظمها حول شكل الوزارة وان بالإمكان ايجاد حلول لها ، وقد عقد اجتماع في دار الرئاسة حضره رئيس الجمعية التأسيسية الكيخيا وممثلين عن حزب الشعب وبقية الاحزاب وممثلين الكتل المستقلة وتم

الاتفاق في الاجتماع على تشكل الوزارة وبعد انتهاء الاجتماع توجه القدسي الى هاشم الاتاسي رئيس الدولة في مكتبة بالقصر الجمهوري وعهد الية تأليف الوزارة فقبل القدسي المهمة[٧٧] .

ادلى القدسي بتصريح قبل تشكيل الوزارة جاء فيه (كلفني فخامة رئيس الجمهورية بتأليف الوزارة فاشترطت ان تكون الوزارة مؤقتة وانتقالية ريثما يتم وضع دستور للبلاد وعلى الوزارة يجب ان تحصر عملها في تصريف الشؤون الادارية وألا تبت في المسائل السياسة إلا ما كان غير قابل للتأجيل منها، في الوقت ذاته لا يمكن الاقدام على اصلاحات اساسية في الوضع الحكومي لان مثل هذا الاصلاحات تحتاج الى وجود دستور قائم والى وقت يمكن الحكومة من دراسة مشروعات الاصلاح ووسائل تنفيذها والى مجلس متفرغ للتشريع في سبيل هذه الاصلاحات وتنفيذها) وأكمل القدسي تصريح (وان الجمعية التأسيسية كما نعلم انتخبت للهدف الاساسي وهو ايجاد دستور شرعي ولا اظن من المستحسن ادخالها بأمور تشريعية تعيق مهمتها الاساسية او تؤخر هدفها)، شكل القدسي وزارته في ٤ حزيران ١٩٥٠ على النحو الاتي القدسي رئيس الوزراء والخارجية رشاد برمدا للداخلية فوزي سلو للدفاع شاكر العاصى للاقتصاد والزراعة زكي الخطيب للعدل حسن جبارة للمالية جورج شهلوب للإشغال فرحان الجندي للمعارف والصحة، وبذلك سيطر حزب الشعب على الوزارة لان رئيسها القدسي هو رئيس للجنة التنفيذية للحزب ووزرائها هم نواب الحزب [٧٨] .

(٦ حزيران ١٩٥٠) عقدت الجمعية التأسيسية اجتماعها فالقى القدسي البيان الوزاري جاء فيه (السادة الاعضاء المحترمين انكم تعرفون أي ظروف تمر بها البلاد وأية مسؤوليات تواجهها الجمعية التأسيسية والحكومية ، فالواجب يقتضيه من الجميع ان تهيئ الجو الصافي لنشر الطمأنينة في النفوس وثقة في القلوب كي تمضي جمعيتكم الموقرة في وضع دستور للبلاد الذي يتوقف على انجازه تحقيق الاستقرار وتامين الاصلاح في مختلف المرافق وميادين النشاط الحيوي للامه فالوطن في اشد الحاجة الى اصلاح شامل ويتطلب الكثير من الجهد والوقت لإصدار القوانين وإصدار برنامج لحل الازمة وتنفيذها والضرورة تقتضي بان تكرس الجمعية التأسيسية جهدها لانجاز الدستور ، لذلك الحكومة ترغب ان لا تتقدم اليكم خلال هذا الفترة التي ترجوا ان يكون سرعة بالانجاز بما تفرضه الضرورة الملحة من مشاريع القوانين التي تطلبها المصلحة العمومية ان لا تطول من الوقت لانجاز ألدستور والحكومة تقوم بجميع واجباتها وتتحمل مسؤولياتها وتحسم في ما يواجهها من الامور طبق ما تفرضه هذه المرحلة الدقيقة من يقظة وحزم ، وستولى عنايتها حماية ثروة البلاد وتنظيم قواعد الاستيراد والتصدير بما يتفق مع مصلحتها وحاجاتها وان لا تتخذ هذه الحكومة من وجودها في الحكم وسيلة للدعاية لشخص او فئة وإنما

تضع مصلحة الوطن العليا فوق الجميع وتعتمد على نهجا قويا تدعوا الى السير فيه كل من يضع مصلحة الشعب فوق كل مصلحة وفي السياسة الخارجية ستعالج الحكومة شؤون البلاد بما يضمن مصلحة سورية ومصلحة البلاد العربية وستكون الحكومة في علاقاتها مع الاقطار العربية الشقيقة داعية الى الوحدة، والحكومة ان تتقدم بهذا البيان الموجز المجرد من الوعود التي لا تسمح بها طبيعة هذا المرحلة الانتقالية تطلب ثقة جمعيتكم الكريمة ترجوا الله ان يوفقها بالتعاون معكم تعاون مخلصا وصادقا)[٧٩] .

طلب القدسي مناقشة البيان الوزاري ولكن الاكثرية من اعضاء المجلس طلب تأجيل المناقشة الى جلسة ثانية ثم عقدت جمعية جلستها المخصصة لمناقشة البيان الوزاري وكان عدد الغائبين ١٧ نائبا من اصل ١٠٤ نواب وحدث خلاف داخل الجلسة وانقسم الاعضاء بين مؤيد تشكيل حكومة من حزب الشعب وبين رافض على تشكيلها من الحزب فقد قال منير العجلاني (ان الوزارة الحزبية افضل من غير الحزبية ولكن هذه الوزارة وان كانت من حزب الشعب فأنها لا تحمل من مبادئ حزب الشعب شيئا)، بعد ذلك توقفت الجلسة ثم افتتحت من جديد والقى رئيس الوزراء كلمة جاء فيها (لقد جئنا لنضع دستورا للبلاد بعد انقلاب عسكري واني لا اريد ان ابرر ما اذا كان الجو حرا او غير حر ولكنني اقول بأنه جو وطني فالأبحاث في مثل هذه الامور لا تجدي فتيلا والذي يفيد البلاد هو ان تحقق الاستقرار وان ماضي يثبت انني لم اشتغل في جو غير حر وبودي ان ندرك حقيقة ان وضع الدستور كان ثمرة انقلاب عسكري وان الحكومة التي تألفت بعد الانقلاب الثاني تألفت بمرسوم عسكري فهل تعتبرون ذلك تدخلا ، اناشدكم مخلصا العمل على وضع الدستور وعندما تفرغون منة يصبح لكل حادث حديث) وطلب عدد من النواب اقفال الحديث فوافق المجلس على ذلك [٨٠]. حازت وزارته على ٨٧ نائبا ومعارضة اثنين واعتراض سبعة والباقي لم يأتوا الى الجلسة ولقد صوت الحزب العربي الاشتراكي وبقية الاحزاب اعطائه الثقة اما نواب الحزب الوطني فقد صوتوا ضده لان وزارته كانت في معظمها من حزب الشعب اذ كان فيها خمسة وزراء منة وزيران مستقلان ووزير الدفاع فوزي سلو الذي وضعة القدسي تحت ضغط الشيشكلي[٨١]. وأصبح حزب الشعب الذي كان ذا سلطة بلا سلطة تماما ولقد عقد القدسي هدنة مع اركان الجيش وتجنب بذلك عداوة الجيش المباشرة ، [٨٢] .

استمرت الجمعية التأسيسية مناقشة مواد الدستور المقترح من اللجنة التي تشكلت من ناظم القدسي احد زعماء حزب الشعب وعلى اثر مناقشات النواب حاول البعض تمديد العمل بالدستور السابق كما دار النقاش حول القوانين والمواد خلال الفترة الواقعة بين الانقلابات الثلاثة اذ اكدت

الاحزاب المؤتلفة تمسكها بالدستور القديم ووضعه الشرعي ، وأصدرت بيانا شجبت به الدستور الجديد وهاجمت الجمعية الوزارة القائمة وحزب الشعب ،وخرج الدستور بصيغته النهائية احتوت الوثيقة الاصلية على ١٧٧ مادة ثم قللت مواده الى ١٦٦ اثناء اقراره إلا انة كان له معارضين كما كان له مؤيدين وكان هدف المعارضين للدستور الجديد العودة الى نفوذهم وأيام عزهم خلال العصر الذهبي الذي كانوا يحكمون فيه سورية في عهد القوتلي وكان المؤيدون للدستور الجديد يشكلون اغلبية اعضاء الجمعية وممثليهم وكان على رأسهم حزب الشعب الذين جاء الدستور بخط ايديهم فطالبوا بتحويل الجمعية التأسيسية الى مجلس نواب رغبة منهم في البقاء في المناصب النيابية والمحافظة على نفوذهم فيه(٨٣) .

شكل المعارضون جبهة شملت اعضاء الحزب الوطني ومؤيدوه الذين كانوا اكثر خصوم الجمعية وكذلك الحزب التعاوني الاشتراكي والكتلة الجمهورية التي اتهمت حزب الشعب بأنه يسعى لقلب الجمعية الى المجلس لكونه يشكل اكثرية الاعضاء فيها والذي خرج الدستور خدمة لمصالحة ولم يكتف بذلك وإنما اخذ يسعى الى قلب الجمعية الى مجلس نواب ومن اجل الوصول الى نوع من التسوية كان هنالك تدبير واحد هو قلب الجمعية الى مجلس نواب يبقى فترة محدودة لا تزيد عن عام إلا ان هذا لم يتم(٨٤). وفي ٢٤ اب دعت الاحزاب المؤتلفة للقيام بمظاهرات لإحداث الشغب والمشاكل للحكومة واحتجاجا على الدستور الجديد إلا ان المظاهرات فشلت لقلة عدد المتظاهرين ومنعهم من قبل الشرطة السورية من الوصول الى القصر الجمهوري(٨٥). اقرت الجمعية التأسيسية الدستور وحولت نفسها الى مجلس نيابي وانتخاب هاشم الاتاسي رئيسا للجمهورية فضلا عن انتخاب رشدي الكيخيا زعيم لحزب الشعب رئيسا للمجلس النيابي(٨٦) .

(٢٧ اب عام ١٩٥٠) اصدرت وزارة القدسي عفو عام نص على ما يلي يمنح عفو عام عن جميع الافعال التي ارتكبت بدوافع سياسية او على حقوق سياسية عامة او فردية منذ تاريخ ٣٠ اذار عام ١٩٤٩ حتى نهاية ٣١ كانون الاول ١٩٤٩ ويشمل هذا العفو ما ارتكب مع الجرائم السابقة من اعمال سواء كانت هذه الاعمال تشكل جرائم مستقلة او مركبة او ملازمه كما يشمل الجرائم المرتكب من عسكريين في المدة المذكورة وأعطى القانون مجلس الوزراء حق تسريح الموقوفين ممن يشملهم هذا العفو وله ايضا اعطاء الموقوفين ممن يشملهم هذا العفو تعويضا مقطوعا على ان لا يتجاوز مبلغ عشرة ألاف ليرة سورية لكل منهم شمل هذا العفو اللواء سامي الحناوي ورفاقه الموقوفين معه ، وفي ٧ ايلول ١٩٥٠ أي قبل استقالة القدسي بيوم واحد اطلق سراحهم ورافقتهم قوة من الشرطة العسكرية الى الحدود السورية اللبنانية وأخرجتهم من البلاد

وأعطيت تعليمات مشددة عممت على جميع المخافر الحدودية بمنعهم من دخول البلاد وإلقاء القبض عليهم اذا ما حاولوا ذلك وفي ٨ ايلول قدم القدسي استقالة وزارته [٨٧] .

الهوامش:

١- ناظم القدسي: مواليد حلب شارك الزعماء السياسيون في مؤتمر حمص الذي دعا الية هاشم الاتاسي لوضع النظام الاساسي للكتلة الوطنية الدستور وحين تم وضع استراتيجة الكتلة وفي عام ١٩٤٠ شكل مع الكيخيا جناحا ضمن الكتلة ، انتخب نائبا عن قضاء حلب للمرة الثالثة ،يحيى سليمان قسام ، موسوعة سورية البنية والبناة المجلد الاول رئاسة الدولة ٢٠٠٥ - ١٩١٨، ط١ ، ج١ ، (دمشق - دار المجد للطباعة والنشر ،٢٠٠٧) ،ص٣٠٣- ٣٠٤ .

٢ - رشدي الكيخيا : ولد بحلب عمل في صفوف الكتلة الوطنية منذ تشكيلها عام ١٩٢٧ اعلن انفصالة عنها عام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ عندما تعثرت المفاوضات مع فرنسا ورفضت التصديق على المعاهدة عام ١٩٤٨ اسس حزب الشعب وظل رئيسة حتى حلت الاحزاب وغادر سورية . عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسية ، ط١ ، ج ٢، (بيروت ،المؤسسة العربية للدراسة ولنشر ، ١٩٩٣) ، ص ٨١٧ .

٣ - نجاح محمد ، الحركة القومية العربية في سورية من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية ، ط١ ، ج ١ ،(دمشق ، دار البحث ، ١٩٨٧)، ص١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ .

٤ - هاني السباعي : ولد في حمص ، اصبح وزير المعارف في حكومة خالد العظم الاولى والثانية ثم انتخب نائبا عن حمص عام ١٩٤٣ ، انتخب نائبا عن حمص مرة الرابعة عام ١٩٥٤ ثم انتسب الى الكتلة حزب الشعب البرلمانية . يحيى سليمان قسام ، المصدر السابق ، ص٣٥ .

٥ - عدنان الاتاسي ولد في حمص وهو ابن هاشم الاتاسي في عام ١٩٣٨ عين قنصل مساعدا ثم انتخب نائبا عن حمص في البرلمان السوري عام ١٩٤٣ ورئيسا للجنة الشؤون الخارجية ثم عين وزير مفوض في فرنسا عام ١٩٤٥ ثم اصبح وزير العدلية والإشغال العامة . جورج فارس ، من هو في سورية ١٩٤٩ ،(دمشق ، المطبعة الاهلية ،١٩٤٩) ص٢٩- ٣ .

٦- على بوظو: ولد بدمشق كان احد المؤسسين لحزب الشعب حيث انتخب عضوا في المكتب التنفيذي للحزب في مؤتمر ولادة الحزب وتولى الجريدة التي اصدرها الحزب باسمة انتخب نائبا عن دمشق في الجمعية التأسيسية عام ١٩٤٩ اصبح وزير الزراعة في وزارة ناظم القدسي وبعد قيام الجمهورية العربية المتحدة اختير نائبا في مجلس الامة لس . عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص١٨٤ .

٧ – نسب البكري ولد في دمشق ، ثم عين مستشار خاصا لفيصل انشأ الحزب الوطني في اواخر حكم الفيصلي بعد مغادرة فيصل كان احد المرشحين لعرش سورية ثم انتخب نائبا عن دمشق عام ١٩٣٢ ثم تولى وزارة العدل حتى عام ١٩٣٩ ، ثم اعيد انتخابة نائبا عن دمشق عام١٩٤٣ ١٩٤٩ ثم اصبح من المؤسسين لحزب الشعب عام ١٩٤٨ ، عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج٦ ، ص ٥٨١ .

٨ – معروف الدواليبي: شكل في حلب بقيادة جميل ابراهيم باشا الحرس الوطني وكان تابعا للكتلة الوطنية ثم عمل بالمحاماة في دمشق واصبح عضو في الكتلة الوطنية عام ١٩٣٧ ثم اصبح وزير الاقتصاد في وزارة خالد العظم ، شكل وزارتة وبعد الانقلاب الشيشكلي قدم استقالتة ، عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٢٤٤.

٩– شمس الدين الكيلاني ، تحولات في مواقف النخب السورية ولبنان (١٩٢٠ – ٢٠١١) ، ط١ ، (بيروت المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٢)، ص١٧٤.

١٠– عبد الجبار حسن الجبوري ، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري من اواخر القرن التاسع عشر الى سنة ١٩٥٨ ، ط١ ، (بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٠) ، ص ٢٣٥ – ٢٥٦ – ٢٥٧ .

١١ – محمد حرب فرزات ، الحياة الحزبية في سوريا دراسة تاريخية لنشوء الاحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٨٠ – ١٩٥٥ ، ط ١ ، (د. م ، منشورات دار الرواد ، ١٩٥٥) ، ٢٢٥ .

١٣ – جميل مردم : ولد في دمشق انتخب امنيا عاما لة وبعدها سافر الى امريكا الجنوبية ١٩١٩ عاد الى دمشق ثم عين مستشارا في وزارة الخارجية في حكومة هاشم الاتاسي ، ثم شكل عدة وزارات اخرها عام ١٩٤٨ ثم قدم استقالة وزارتة وغادر سورية الى مصر، يحيى سليمان قسام ،المصدر السابق ، ص٥٤ – ٦٢ .

١٤ – شكري القوتلي: ولد في دمشق كلفة الملك فيصل بتشكيل ولاية دمشق ثم سافر الى مصر ثم اوربا وغادر سورية اثناء الثورة السورية عام ١٩٣٥ الى مصر والحجاز ثم عاد الى دمشق بعد صدور العفو شارك في الكتلة الوطنية ، ثم انتخب نائبا عن دمشق عام ١٩٣٦ ثم تولى بعدها في اول حكومة وزارتي المالية والدفاع ثم انتخب رئيس الجمهورية ، عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ص ٤٨٨ .

١٥– اكرم الحوراني ، مذكرات اكرم الحوراني ، ط ١ ، ج١، (القاهرة ، الناشر مكتبة مدبولى ، ٢٠٠٠) ، ص٨٠٩ –٨١٢–٨١٣ – ٨١٦ .

١٦ – هاشم عثمان ،الاحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية ، ط١ ،(بيروت ،رياض الريس للكتب والنشر ، ٢٠٠١) ، ص٣٢٢ – ٣٢٣ .

١٧ – هاشم الاتاسي :عين قائماما عام ١٨٩٧ –١٩١٣ ، كان عضوا في المؤتمر عام ١٩٢٠ شكل الوزارة السورية في عهد الملك فيصل الاول ،ثم انتخب رئيسا لجمهورية السورية عام ١٩٣٦ وبقى منصبة حتى عام ١٩٣٩ ، خير الدين الزركلي ، اعلام قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، ط١٧ ، ج٨ ، (بيروت ، دار العلم للملايين ، ٢٠٠٧)، ص ٦٥ .

١٨ – امل مخائيل بشور ، دراسة في تاريخ السياسي ألمعاصر(توزيع جروس برس)، ص١٢٤ – ١٢٥ .

١٩ – خالد العظم ولد في حماة تلقى علومه الابتدائية والثانوية في الجامعة الفرنسية في بيروت ونال شهادة الليسانس لم يعمل الا في اشغالة الخاصة دخل المعترك السياسي اذ خاض الانتخابات النيابية وفاز بتمثيل حماة في المجلس السوري عام ١٩٤٧ ، عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠.

٢٠ – نجاح محمد ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

٢١ – جريدة القبس السورية ، ١٨ كانون الاول ١٩٤٨ ، ٣٧٣٩ .

٢٢ – وائل عدنان محمد الحسيني ، خالد العظم سيرته ودوره في السياسة السورية ١٩٠٣ – ١٩٦٥ ، ط١ ، (دمشق ،امل الجديدة للنشر ، ٢٠١٥) ، ص ١٠٠ .

٢٣ – امل مخائيل بشور ، المصدر السابق ، ص١٢٦ .

٢٤ – نجاح محمد ، المصدر السابق ، ص١٧١.

٢٥ – اكرم الحوراني ، المصدر السابق ، ص٨٢٩ – ٨٣٠ .

٢٦ – حسني الزعيم : عين ضابطا في الجيش العثماني قام بالانقلاب في ٣٠ اذار ١٩٤٩ الف وزارة ودعا انتخابه رئيسا للجمهورية فانتخبه الناس خوفا في ٢٦ حزيران ١٩٤٩ ثم حوصر منزلة واعتقل مع رئيس وزرائه محسن البرازي بتهمة الخيانة ، يحيى سيلمان قسام، المصدر السابق ،ص١٩٥ – ١٩٦ .

٢٧– وائل عدنان محمد الحسيني ، المصدر السابق ، ص١٠٥.

٢٨ – سامي الحناوي : ولد في ادلب ١٩١٦ ايد انقلاب حسني الزعيم فجعله زعيما وقائد الواء الاول استغل نقمة اعضاء حزب القومي السوري في الجيش على حسني الزعيم لتسليمه انطون سعادة الى لبنان فقام انقلاب علية ، بعد ذلك انتفض علية اديب الشيشكلي بسبب موضوع الاتحاد مع العراق : يحيى سليمان قسام ، المصدر السابق ، ص٢١٥.

٢٩ – بشير زين العابدين ، الجيش والسياسة في سورية (١٩١٨ _ ٢٠٠٠) دراسة نقدية ، ط١ ، (دمشق ، دار الجابية ، ٢٠٠٨)، ص١٧٥.

٣٠ – فارس الخوري : تعلم بالمدرسة الاميركية استقر في دمشق انتخب نائب عن دمشق في مجلس ثم احترف المحاماة ثم انتخب عضوا في المجمع العلمي العربي ، ثم عين وزيرا للمالية السورية وفي عام ١٩٣٦ انتخب رئيسا لمجلس النواب توفي في دمشق عام ١٩٦٢ ، عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ص٤٤٥ – ٤٤٦.

٣١ – هاشم عثمان ، تاريخ سورية الحديث ، ط١ ، (دمشق ، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٢) ص٢١٧ – ٢١٨.

٣٢ – غسان محمد رشاد حداد ، اوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦ – ١٩٦٦ ، ط١، (القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ٢٠٠٧)، ص ٤٧ .

٣٣ – سيد عبد العال ، الانقلابات العسكرية في سوريا ١٩٤٥ – ١٩٥٤، ت عاصم الدسوقي ، ط١، (القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ٢٠٠٧) ، ص ١١٠ .

٣٤ – ميشيل عفلق اسس جريدة لحزب البعث التي اصبحت ناطقة باسم الحزب ثم انتخب رئيسا الحزب وفي ١٩٤٨ شارك بالحرب فلسطين وعنده عودته الى دمشق قام بنشاط وطني والقي القبض علية من قبل القوتلي وفي عام ١٩٥٠ سافر الى البرازيل ثم بعد سنتين عاد الى دمشق وبعد اعلان الوحدة مع مصر. ينظر : الدار العربية للوثائق ، ملفات العالم العربي ، بيروت ، وزارة الاعلام ، مركز التوثيق الاعلامي ، جمهورية العراق اس –١ \ ١٩٠٧ .

٣٥ – جريدة اليقظة ، العدد ١–٦ ، ١٧ اب ١٩٤٩ .

٣٦– اديب الشيشكلي ولد عام ١٩٩٠ –١٩٦٤ في حماة وتخرج من المدرسة الزراعة ثم من المدرسة الحربية في دمشق شارك بالانقلاب حسني الزعيم ثم قاد انقلاب الثالث ولكن فشل سافر الى لبنان ثم السعودية . عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ص٦٠٠.

٣٧ – منير الغضبان ، سورية في القرن ، ط١ ، ٢٠١٢ص١١٤ – ١١٥ .

٣٨ – باتريك سيل ، الصراع على سورية دراسة للسياية العربية بعد الحرب ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، ت سميرة عبدة – محمود فلاحة ، ط ١ ،(دمشق ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر ،١٩٨٦)، ص١٠٧ .

٣٩ – اكرم الحوراني ولد في سورية اشترك في حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق ثم انتخب نائبا بعد ذلك شارك بالانقلاب العسكري الثلاثة الى جرت عام ١٩٤٩ اصبح نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة بعد قيام الوحدة عام ١٩٥٨ استقال نهاية عام ١٩٥٩ ، عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣.

٤٠ – شمس الدين الكيلاني ، المصدر السابق، ص١٩١ .

٤١- خالد العظم ، مذكرات خالد العظم ، ط ٢ ، ج ٢ ، (بيروت ، الدار المتحدة للنشر ،١٩٧٣) ، ص٢١٩- ٢٢٠.

٤٢ – خيرية قاسمية ، الرعيل العربي الاول حياة وأوراق نبية وعادل العظمة ،ط١، (دمشق ، رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٩١) ص١٤٠- ١٤٢ .

٤٣ – العالم العربي ، العدد ٦٨٥٨، ٢ تشرين الثاني ١٩٤٩ .

٤٤ – اسامة رفعت حسن البياتي ، هاشم الاتاسي ودوره السياسي في سورية ١٨٨٧ – ١٩٦٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن ألرشد جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ . ص١٨٢

٤٥ – باتريك سيل ، المصدر السابق ، ص١١٧ .

٤٦ – عبد الله حنا ، صفحات من تاريخ الاحزاب السياسية في سورية القران العشرين وأجواؤها الاجتماعية ، ط١ ،(بيروت ، المركز العربي للابحاث ودارسة السياسات ، ٢٠١٨) ،ص ١٣٨.

٤٧ – خالد العظم ، المصدر السابق، ص٢١١ -٢١٢.

٤٨ – العالم العربي ، العدد ٦٨٦٤ ، ٩ ايلول ١٩٤٩ .

٤٩ –فؤاد مطر ، عسكر سوريا واحزابها ، ت رياض نجيب الريس ، ط١ ، (بيروت ،الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٩)، ص١٦١ – ١٦٢ .

٥٠ – نجاح محمد ، المصدر السابق ، ص٢٠٩ – ٢١٠ .

٥١ – جريدة الشعب (دمشق) ، العدد ١١- ٦٢ ، ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٩ .

٥٢ – محمد جعفر فاضل الحيالي ، العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥ – ١٩٥٨ دراسة في العمل السياسي القومي المشترك ، ط١ ، (بيرت ، مركز درسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١) ، ص١٥٩.

٥٣- خالد العظم ، المصدر السابق ، ص ٢١٦.

٥٤ – اكرم الحوراني ، المصدر السابق ، ص١٠٩٣ .

٥٥ – محمد جعفر فاضل الحيالي ،ص٢٩٧ – ٢٩٨.

٥٦ – خالد العظم ، المصدر السابق ، ص٢٢٢- ٢٢٣ .

٥٧ – جريدة الانقاذ (العراقية) ، العدد ٦٩٩ ، ١٥ كانون الاول ١٩٤٩.

٥٨ – خالد العظم ، المصدر السابق ، ص٢٢٣.

٥٩ – سيد عبد العال ، المصدر السابق ، ط١ ، ص ١١١ .

٦٠ – نصوح بابيل ، الصحافة والسياسة سورية في القرن العشرين ، ط٢ ،(بيروت ، رياض الريس للكتب والنشر ،٢٠٠١)، ص٤٤٥ .

٦١ – منير الغضبان ، المصدر السابق ص١١٨ – ١١٩ .

٦٢ – معروف الدواليبي ، مذكرات ، اعداد عبد القدوس ابو صالح ، ت محمد علي الهاشمي ، ط١ ، (الرياض ،مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٥) ، ص١٣٥– ١٣٦.

٦٣ – بشير زين العابدين ، المصدر السابق ، ص١٩٠.

٦٤ – محمد جعفر فاضل الحيالي ، المصدر السابق ، ص١٦٤.

٦٥ – جريدة اليقظة (بغداد) ، العدد ٧٠٦ ، ٢٧ كانون الاول ١٩٤٩ .

٦٦ – امل مخائيل، المصدر السابق ، ص١٧٧ .

٦٧ – عبد اللطيف يونس ، مذكرات ، ط٢ ، ج٢، (دمشق ، مطابع مؤسسة الاسكان العسكرية ، ١٩٩٧) ،ص٣١٩.

٦٨ – فؤاد مطر ، المصدر السابق ، ص١٦٨.

٦٩ – نزار كريم جواد الربيعي ، المصدر السابق ، ص١٩٢.

٧٠ – على رضا ، سورية من الاستقلال حتى الوحدة المباركة ١٩٤٦ – ١٩٥٨ ،ط١ ، (حلب ، مطبعة شيك بلوك ١٩٨٣) ص١١٦.

٧١ – وائل عدنان محمد الحسيني ، ص١١١.

٧٢ – منير الغضبان ، المصدر السابق ،ص١٢٢ – ١٢٣.

٧٣ – جريدة القبس (دمشق) ، العدد ١٠٩٥ ، ٣٠ نيسان ١٩٥٠ .

٧٤ – وائل عدنان محمد الحسيني ، المصدر السابق ، ص١١٨.

٧٥ – امل ميخائيل ، المصدر السابق ، ص ١٨٧ .

٧٦ – جريدة النهار (دمشق) ، العدد ٤٥٢١ ، ٣ حزيران ١٩٥٠.

٧٧ – جريدة النهار (دمشق) ، العدد ٤٥٢٢ ، ٤ حزيران ١٩٥٠ .

٧٨ – جريدة الاهرام (مصرية) ، العدد ٢٣٢٣٣ ، ٥ حزيران ١٩٥٠.

٧٩ – جريدة النهار (دمشق) ، العدد ٤٥٢٣ ، ٦ حزيران ١٩٥٠.

٨٠ – نصوح بابيل ، المصدر السابق ،ص ٤٦١ – ٤٦٢ – ٤٦٣.

٨١ – محمد نجاح، المصدر السابق ، ص ٢٣٣.

٨٢ – باتريك سيل، المصدر السابق ، ص ١٣٢.

٨٣ – محمد رشيد عبود الراوي ، التطورات السياسية في سوريا(١٩٤٩– ١٩٥٤) ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاداب جامعة بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ١٧٢ –١٧٦.

٨٤ – المصدر نفسه ، ص ١٧٨ .

٨٥ – د ، ك ،و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٢٦٥٢ \ ٣١١١ ، ص١ ، كتاب وزارة الخارجية العراقية سري الى رئاسة الديوان الملكي ديوان مجلس الوزراء ، المرقم ش \ ٥٨٠ \ ٥٨٠ \ ١٨٣٤٤١٨ ، ٢٦ \٨ \ ١٩٥٠.

٨٦ – نزار كريم جواد الربيعي ، دراسات في تاريخ سوريا المعاصر ،ط١، (دمشق ، دار امل الجديدة ، ٢٠١٢) ، ص ١٩٤ .

٨٧ – هاشم عثمان ، المصدر السابق ، ص٢٢٩ – ٢٣٠.

المراجع

١- اسامة رفعت حسن البياتي ، هاشم الاتاسي ودوره السياسي في سورية ١٨٨٧– ١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن الرشد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ .

٢- اكرم الحوراني ، مذكرات اكرم الحوراني، ط١، ج١، (القاهرة ،الناشر مكتبة مدبولى ،٢٠٠٠)، .

٣- امل مخائيل بشور ، دراسة في تاريخ السياسي ألمعاصر (توزيع جروس برس).

٤- باتريك سيل ، الصراع على سورية دراسة للسياية العربية بعد الحرب ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، ت سميرة عبدة – محمود فلاحة ، ط ١ ،(دمشق ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر – ١٩٨ .

٥- بشير زين العابدين ، الجيش والسياسة في سورية (١٩١٨-٢٠٠٠) دراسة نقدية ، ط١، (لندن ، دار الجابية ، ٢٠٠٨).

٦- جريدة الانقاذ (العراقية) ، العدد ٦٩٩ ، ١٥ كانون الاول ١٩٤٩.

٧- جريدة الاهرام (مصرية) ، العدد ٢٣٢٣٣ ، ٥ حزيران ١٩٥٠.

٨- جريدة الشعب (دمشق) ، العدد ١١– ٦٢ ، ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٩ .

٩- جريدة القبس (دمشق) ، العدد ١٠٩٥ ، ٣٠ نيسان ١٩٥٠ .

١٠- جريدة القبس السورية ، ١٨ كانون الاول ١٩٤٨ ، ٣٧٣٩ .

١١- جريدة النهار (دمشق) ، العدد ٤٥٢٢ ، ٤ حزيران ١٩٥٠ .

١٢- جريدة النهار (دمشق) ، العدد ٤٥٢٣ ، ٦ حزيران ١٩٥٠.

١٣- جريدة النهار (دمشق) ، العدد ٤٥٢١ ، ٣ حزيران ١٩٥٠.

١٤- جريدة اليقظة (بغداد) ، العدد ٧٠٦ ، ٢٧ كانون الاول ١٩٤٩ .

١٥- جريدة اليقظة ، العدد ١–٦ ، ١٧ اب ١٩٤٩ .

١٦- جورج فارس ، من هو في سورية، ط١،(دمشق ،المطبعة الاهلية ، ١٩٤٩).

١٧- خالد العظم ، مذكرات خالد العظم، ط٢، ج٢، (بيروت ، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣).

١٨- خير الدين الزركلي ، اعلام قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط١٧، ج٨ ، (بيروت، دار العلم للملايين ، ٢٠٠٧) .
١٩- خيرية قاسمية ، الرعيل العربي الاول حياة واوراق نبية وعادل العظمة ،ط١، (دمشق ، رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٩١).
٢٠- د، ك، و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٢٦٥٢ \ ٣١١ ، ص١ ، كتاب وزارة الخارجية العراقية سري الى رئاسة الديوان الملكي ديوان مجلس الوزراء ، المرقم ش \ ٥٨٠ \ ٥٨٠ \ ١٨٣٤١٨ ، ٢٦ \ ٨ \ ١٩٥٠.
٢١- الدار العربية للوثائق ، ملفات العالم العربي ، بيروت ، وزارة الاعلام ، مركز التوثيق الاعلامي ، جمهورية العراق اس -١ \ ١٩٠٧ .
٢٢- سيد عبد العال، الانقلابات العسكرية في سوريا ١٩٤٥- ١٩٥٤ ، ت: عاصم الدسوقي، ط١، (القاهرة ، مكتبة مدبولى ،٢٠٠٧).
٢٣- شمس الدين الكيلاني ، تحولات في مواقف النخب السورية ولبنان (١٩٢٠ - ٢٠١١) ، ط١، (بيروت ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).
٢٤- العالم العربي ، العدد ٦٨٥٨، ٢ تشرين الثاني ١٩٤٩ .
٢٥- العالم العربي ، العدد ٦٨٦٤ ، ٩ ايلول ١٩٤٩ .
٢٦- عبد الجبار حسن الجبوري ، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري من اواخر القرن التاسع عشر الى سنة ١٩٥٨ ، ط١ ، (بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٠) .
٢٧- عبد اللطيف يونس ، مذكرات، ط٢، ج٢، (دمشق ، مطابع مؤسسة الاسكان العسكرية، ١٩٩٧).
٢٨- عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية، ج٢، (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسة والنشر ،١٩٣٣).
٢٩- عبد الله حنا ، صفحات من تاريخ الاحزاب السياسية في سورية القران العشرين واجواؤها الاجتماعية ، ط١ ،(بيروت، المركز العربي للابحاث ودارسة ألسياسات ٢٠١٨) .
٣٠- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج٢، (بيروت ،المؤسسة العربية للدراسة والنشر ، ١٩٩٣).
٣١- على رضا ، سورية من الاستقلال حتى الوحدة المباركة ١٩٤٦ - ١٩٥٨، ط١، (حلب ، مطبعة شيك بلوك ١٩٨٣) .
٣٢- غسان محمد رشاد حداد ، اوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦ - ١٩٦٦ ، ط١، (القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ٢٠٠٧) .

٣٣- فؤاد مطر ، عسكر سوريا واحزابها، ت: رياض نجيب الريس، ط١، (بيروت ،الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٩) .
٣٤- محمد جعفر فاضل الحيالي ، العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥ – ١٩٥٨ دراسة في العمل السياسي القومي المشترك، ط١، (بيروت، مركز درسات الوحدة العربية- ٢٠٠١) .
٣٥- محمد حرب فرزات ، الحياة الحزبية في سوريا دراسة تاريخية لنشوء الاحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٨٠ – ١٩٥٥ ، ط ١ ، (منشورات دار الرواد ، ١٩٥٥) ، ٢٢٥ .
٣٦- محمد رشيد عبود الراوي ، التطورات السياسية في سوريا(١٩٤٩- ١٩٥٤) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب جامعة بغداد ، ١٩٨٥.
٣٧- معروف الدواليبي ، مذكرات ، اعداد عبد القدوس ابو صالح ، ت محمد علي الهاشمي ، ط١ ، (الرياض ، مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٥).
٣٨- منير الغضبان ، سورية في القرن ، ط١ .
٣٩- نجاح محمد ، الحركة القومية العربية في سورية من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية ، ط١، ج١، (دمشق ، دار البحث ، ١٩٨٧) .
٤٠- نزار كريم جواد الربيعي ، دراسات في تاريخ سوريا المعاصر، ط١، (دمشق ، دار امل الجديدة ، ٢٠١٢).
٤١- نصوح بابيل، الصحافة والسياسة سورية في القرن العشرين ، ط٢ ،(بيروت ، رياض الريس للكتب والنشر ،٢٠٠١.
٤٢- هاشم عثمان ، تاريخ سورية الحديث ، ط١ ، (دمشق ، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٢).
٤٣- هاشم عثمان ،الاحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية ، ط١ ،(بيروت ، رياض الريس للكتب والنشر ، ٢٠٠١) .
٤٤- وائل عدنان محمد الحسيني ، خالد العظم سيرته ودوره في السياسة السورية ١٩٠٣ – ١٩٦٥ ، ط١ ، (دمشق، امل الجديدة للنشر ، ٢٠١٥).
٤٥- يحيى سليمان قسام ، موسوعة سورية البنية والبناة المجلد الاول رئاسة الدولة ٢٠٠٥ – ١٩١٨، ط١ ، ج١ ، (دمشق ، دار المجد للطباعة والنشر ،٢٠٠٧) .